الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٦ اغسطس ٢٠٠٢

الخيار الأول: صمام الأمان لوحدة السودان

البرنامج المحدد المفصل هو الفيصل لمنع الابتزاز أو النكوص عن الوعود

بعد ان تكشف ما جرى في السويعات الاخيرة التي سبقت اتفاق الاطار السوداني، وما تبين من المخاطر الكبيرة التي تهدد وحدة السودان من جراء تمسك الحكومة بما تبقى من شعاراتها القائمة على المتاجرة بالدين، واستفرادها بتقرير مصير السودان مع انها لا تمثل الا اقلية، وجب تعديل اتفاق الاطار بالعودة الى الخيار الاول والذي كان مطروحا حتى اللحظة الاخيرة على طاولة المفاوضات وهو يؤمن ويعزز وحدة السودان ويبعد شبح حق تقرير المصير بكل ما يحمل من مخاطر تهدد وحدة البلاد.

لقد حدثني احد الاصدقاء وهو من ابرز الشخصيات الجنوبية واكثرها تمسكا بحق تقرير المصير قائلا: كانت ايدينا على قلوبنا في اللحظات الاخيرة لتوقيع الاتفاق خشية من ان تأخذ الحكومة بالخيار الاول المفضي الى قيام دولة علمانية عوضا عن الخيار الثاني الذي تضمن حق تقرير المصير، والذي واجهنا ضغوطا امريكية لتغييبه في حالة قبول حكومة البشير بالخيار الاول، ولكنها فاجأتنا بقبولها حق تقرير المصير مما رفع عن كاهلنا الضغط الامريكي!

ولا شك ان ما قاله هذا الصديق هو جوهر الحقيقة وينطبق تماما على اعلان مبادئ «الايقاد» الذي وافق الطرفان عليه قبل ست سنوات وينص حسب اولوياته على وجوب: ان تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية تكفل حرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين. ويجب فصل الدين عن الدولة مع الجواز للدين والاعراف ان تكون اساسا لقوانين الاحوال الشخصية، وكذلك ضمان حقوق الانسان التي نصت عليها القوانين الدولية، وقسمة الثروة واستقلال القضاء. «وفي حالة عدم الاتفاق على المبادئ المشار اليها يكون للطرف المعني الخيار في تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء».

في ضوء هذه الحقائق ليس هناك ادنى شك في ان حكومة الجبهة الاسلامية ضحت بخيار الوحدة تمسكا بالمزايدة بشعارات دينية تتاجر بها سياسيا وتكايد بها جناحها الآخر دون ادنى تطبيق عملي على ارض الواقع!. ولعل كل الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على النظام هو ان يختار بين خياري الوحدة وتقرير المصير وليس ماذا يختار، ما يعني ان الولايات المتحدة كانت حقيقة بالنظام اكثر مما هي حريصة على وحدة السودان لانه كان بوسعها ان تجعله يرجح خيار الوحدة بعد ان اصبح طوع بنانها، والادهى من ذلك انها اعتبرته ممثلا لكل اهل الشمال مع ادراكها انه لا يمثل الا اقلية. وكان بوسعها ان تطلب منه استفتاء اهل الشمال حول خيار الحكم الذي يرتضونه لا ان تعتمد على رؤية اهل الحكم، او على الاقل ان تحول بينه وبين عدم مشاركة كل القوى السياسية الشمالية في مفاوضات «الايقاد» لان مثل تلك المشاركة بكل تأكيد كانت سترجح خيار الوحدة وابعاد تقرير المصير. لا نريد التشكيك في ان الولايات المتحدة ليست مع وحدة السودان، ولكن للاطمئنان اكثر على انها مع وحدته نريدها ان تستخدم نفوذها القوي لدى جميع الاطراف لاعادة النظر في اتفاق الاطار.. بما يمكن من جعل خيار الوحدة هو المتفق عليه من البداية، وبالتالي يمكن صياغة الدستور الواحد بدلا عن ثلاثة دساتير، ومن ثم الاتفاق على قسمة السلطة والثروة وما الى ذلك وفق كل ما هو منصوص عليه في اعلان مبادئ «الايقاد» مع توفير وتعزيز كل الضمانات الدولية والاقليمية لتنفيذ الاتفاق على اتم الوجوه واكملها. واذا لم تستجب الحكومة لتعديل «اتفاق الاطار» تُلزم باجراء استفتاء شعبي حر يجرى تحت اشراف

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

محمد الحسن أحمد

دولي واقليمي في جو حر خال من اية ضغوط او تزوير. اما اذا رفضت خيار الوحدة، ورفضت الاستفتاء فعندئذ ينكشف ما كان مستورا ونبهنا اليه منذ بداية العقد الماضي وهو ان نظام الجبهة يسعى سرا لانفصال الجنوب عن الشمال والاستفراد بحكم أهل الشمال تطبيقا لما تسميه «المشروع الحضاري» وفقا لبدعة «الاسلام السياسي». وبما انها لا تستطيع الجهر بالتضحية بوحدة السودان سعت سرا في عام 1991 وهي في عنفوان ذروة تطرفها الى عقد ما اطلق عليه «اتفاق فرانكفورت» مع مجموعة من القيادات الجنوبية انشقت على قرنق تحت اغراء النظام بمنح الجنوب حق تقرير المصير بما يؤدي الى الانفصال. وعلى الفور اسس الدكتور رياك مشار احد الموقعين على الاتفاق جبهة استقلال جنوب السودان وبهذه الصفة شارك مع النظام في السلطة واصبح مساعدا لرئيس الجمهورية. ووضعت الحكومة مع هذه الجماعة المنشقة عن قرنق ما سمي «اتفاق السلام من الداخل» مع النص في ذلك الاتفاق على حق تقرير المصير وادراج تلك الاتفاقية في صلب الدستور الذي اقرته واجازت به حكم البلاد منذ العام 1998! والغريب في الامر ان الحكومة التي ضمنت دستورها حق تقرير المصير للجنوب قبل اربع سنوات ظلت قبل وبعد ذلك تفاوض الحركة الشعبية على اساس مبادئ «الايقاد» وهي تراوغ في قبول ما فيها من مبادئ تضمن الوحدة ولا تجرؤ على المجاهرة بقبولها حق تقرير المصير لكيلا تنكشف تضحيتها بمبادئ الوحدة الى ان دخلت الولايات المتحدة على الخط وحاصرت النظام واجبرته على ان يختار، فاختار المخاطرة بالوحدة وكشف عن انحيازه المسبق والموثق لحق تقرير المصير بأمل ان يستفرد بحكم الشمال تحت شعار الحكم الديني وليحافظ على كروت المزايدة الاسلامية مع الجناح الآخر الذي يتزعمه الدكتور الترابي.

وهنا تبدو المفارقات الاكثر غرابة في المشهد السياسي الاسلامي كله بما يؤكد عبثية الجبهة الاسلامية القومية بمقدرات السودان ومصائر شعبه، فمنذ اكثر من عام ادخل النظام الترابي الى الحبس بسبب ان جناحه وقع اتفاق تفاهم مع حركة قرنق اعتبره الجناح الحاكم خروجا عن القانون وانتكاسة من الترابي لمبادئ الاسلام السياسي التي تأسس عليها النظام. والآن وقع الجناح الحاكم مع حركة قرنق «اتفاق الاطار» فاذا بجناح الترابي ينبري له ويتهمه بذات تهمة التنكر «للمشروع الاسلامي» متناسيا اتفاقه هو مع قرنق. لكن النظام الذي اتفق مع قرنق ما زال يحتفظ بشيخه في السجن بسبب توقيع اتفاق التفاهم المماثل والاقل اثرا على البلاد مما يعني انهم جميعا يبيعون وحدة السودان في سوق المزايدات بشعارات اسلامية هي ابعد ما تكون عن روح الاسلام، وهم اكثر الناس بعدا عن تطبيقها!

خلاصة القول، ان المطالبة باعادة النظر بصورة جوهرية في اتفاق الاطار تبدو المخرج الاساسي من الازمة الخطيرة التي قد تهدد مستقبل وحدة السودان والقبول بالخيار الاول الذي لا يفضي الى حق تقرير المصير، وهذا الخيار يبدو صعبا على الجبهة المضي فيه قدما بشجاعة ولكن يمكنها التسليم به نزولا على ارادة الاغلبية. الامر الثاني يجب وضع برنامج تفصيلي منذ البداية يكون قابلا للتنفيذ ويكون هو صمام الامان للوحدة الطوعية. والامر الثالث هو الاتفاق على اليات التنفيذ بما في ذلك قيام حكومة قومية ترتضيها كل فئات الشعب. وكل ما اشرنا اليه يتم بضمانات اقليمية ودولية ومشاركة عربية وافريقية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية